في وقت يواصل فيه أنصاره احتجاجاتهم ومطالبتهم بعودته إلى الحكم

مصر تسمح لآشتون بلقاء مرسي.. وتؤكد: لا مكان له في المستقبل

مرسي واشتون في لقاء سابق

جانب من تظاهرة مؤيدة للرئيس المعزول

■ السفارة الأمريكية تغلق مبكراً تحسباً لخروج مسيرات في الحي الدبلوماسي

■ عواصم غربية تدعو القاهرة للإفراج عن مرسي

القاهرة – «وكالات»: سمحت مصر لأكبر دبلوماسية في الاتحاد الاوروبي بمقابلة الرئيس الاسلامي المعزول محمد مرسي يوم الاثنين ونقلتها جوا بعد حلول الظلام الى منشأة سرية يحتجز فيها مرسي لكن استبعدت اي دور له في انهاء الاضطراب الذي يعصف بالبلاد.

واصبحت كاثرين اشتون مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الاوروبي اول شخصية اجنبية تقابل مرسي منذ عزله الجيش يوم الثالث من يوليو بعد احتجاجات حاشدة على سياساته. واحتجز مرسي منذ ذلك الحين وبدأت السلطات القضائية تحقيقا معه بتهم تشمل القتل.

واثار مصيره وقمع دموي من قوات الامن لمؤيديه قلقا عالميا بشأن محاولة محتملة لسحق جماعة الاخوان المسلمين التي ينتمي لها مرسي والتي برزت بعد عقود من الملاحقة من السلطات لتفوز بالسلطة في اول الانتخابات بعد انتفاضة عام 2011 التي اطاحت بحسني مبارك.

ولم تكشف اشتون الكثير عما قالت انه كان محادثة «ودية وصريحة جدا» لساعتين مع الرئيس المعزول. وقال مساعد انهما اجريا محادثات «معمقة».

واضافت اشتون التي برزت كواحدة من الشخصيات القليلة التي يقبلها الجانبان كوسيط في صراع نبذت فيه الولايات المتحدة باعتبارها قوة تدخل «حاولت التأكد من وصول معلومات مطمئنة عنه لعائلته».

وقالت اشتون التي نقلتها هليكوبتر عسكرية الى مكان اللقاء ان مرسي يشاهد التلفزيون ويطالع الصحف وانه على علم بالوضع في البلاد. ونفت معرفتها بمكان وجوده وقالت «لا اعرف اين يوجد لكنني رأيت التسهيلات لديه».

وامضت اشتون يوم الاثنين تتنقل بين حكام مصر وزعماء الاخوان المسلمين لعقد اجتماعات في محاولة لتجنب اراقة مزيد من الدماء في البلاد.

وفي اشارة محتملة على حدوث تقدم قال متحدث باسم اشتون ان المبعوث الاوروبي برناردينو ليون سيصل الى القاهرة يوم الاربعاء «لمواصلة العمل».

وقتل نحو 300 شخص في العنف المندلع منذ أن عزل الجيش مرسي منهم 80 من مؤيديه قتلوا بالرصاص فجر السبت بالقاهرة حين شاركوا في مسيرة خرجت من مقر اعتصام يقومون به منذ اكثر من شهر عند مسجد في شمال شرق القاهرة.

وتتعهد جماعة الاخوان بالاحتجاج حتى اعادة تنصيب مرسي. وقالت ان مؤيديه قاموا بمسيرات مجددا مساء يوم الثلاثاء رغم انها لم تنفذ تعهداتها مرتين هذا الاسبوع بالقيام بمسيرات الى منشآت امنية حساسة في القاهرة.

واغلقت السفارة الامريكية مبكرا الثلاثاء تحسبا لخروج مسيرات في الحي الدبلوماسي بالقاهرة.

وجعلت الازمة واشنطن تسير على خط دقيق فيما يتعلق بمصر التي تقدم لها 1.3 مليار دولار سنويا من المساعدات العسكرية ويمثل استقرارها اهمية حاسمة للسلام في الشرق الاوسط.

واكدت اشتون الحاجة الى عملية «لا اقصائية» لانهاء المواجهة وهي عملية ستضم بالضرورة جماعة الاخوان المسلمين. لكن الحكومة المؤقتة المدعومة من الجيش في مصر اوضحت ان مرسي لن يكون جزءا من تلك العملية.

وردا على سؤال ان كان مرسي يمكن ان يكون جزءا من عملية مستقبلية للتفاوض والمصالحة قال نائب الرئيس المؤقت محمد البرادعي في مؤتمر صحافي مشترك مع اشتون «لا».

واضاف «أعتقد أن هناك خريطة طريق جديدة. السيد مرسي فشل لكن جماعة الإخوان المسلمين تبقى جزءا من العملية السياسية ونود أن يبقوا جزءا من العملية السياسية».

وقال ان انهاء العنف الذي تلقي الحكومة باللوم عنه على خصومها سيسمح بانهاء احتجاجات اعتصام الاخوان المسلمن وايجاد مساحة للحوار.

واضاف البرادعي مشيرا إلى الاعتصامات المؤيدة لمرسي «عندما تحتوي العنف وهذا يحدث سوف يكون هناك مجال لطريق سلمي لإنهاء المظاهرات في أجزاء مختلفة من البلاد وندخل في حوار جاد».

وتتهم الاخوان المسلمون قوات الامن باثارة العنف لتبرير قمع الاسلاميين.

وتثور تكهنات في وسائل الاعلام حول سبب سماح حكام مصر المدعومين من الجيش لاشتون بلقاء الرئيس المعزول الذي لم يسمح له بالاتصال باحد منذ نحو شهر.

ونفت آشتون انها حملت عرضا لمرسي «بالخروج الامن» اذا تخلى عن مطالبته بالرئاسة كأول رئيس لمصر يأتي عبر انتخابات حرة.

واشار كثير من الناس الى ان مثل هذا الترتيب قد يكون جزءا من صفقة تسمح للاخوان المسلمين بمغادرة الشوارع والانضمام الى «خارطة طريق» مدعومة من الجيش للعودة الى الحكم المدني.

وتتضمن خارطة الطريق اجراء انتخابات برلمانية خلال ستة اشهر تليها انتخابات رئاسية. وتتهم جماعة الاخوان الجيش بتنفيذ انقلاب وتقول انها لا علاقة لها بالعملية الانتقالية. ويقول الجيش انه تحرك بعد خروج الملايين في احتجاجات حاشدة على سياسات مرسي الشهر الماضي.

وكانت مقابلة مرسي شرطا لعرض اشتون زيارة مصر حيث التقت ايضا بقائد الجيش الفريق اول عبد الفتاح السيسي وغيره من الزعماء في رحلتها الثانية للبلاد خلال 12 يوما.

وقالت اشتون «قلت له «مرسي» أيضا خلال حوارنا الذي دام ساعتين إني لن أمثل وجهة نظره نظرا لأن الظروف تحول دون أن يصحح ما أقوله إذا عرضته بشكل خاطيء». ومنذ سقوط مبارك في انتفاضة ضمن الربيع العربي قبل اكثر من عامين انزلقت مصر الى حالة من الاضطراب زادت المخاوف بين الحلفاء في الغرب وفي اسرائيل التي ابرمت مصر معها اتفاقية سلام عام 1979.

وتقول السلطات المصرية ان مرسي قيد التحقيق في اتهامات بينها القتل تتعلق بهروبه من سجن عام 2011 اثناء الانتفاضة ضد مبارك.

وتقول جماعة الاخوان ان الاتهامات ومنها التآمر مع حركة حماس الفلسطينية سخيفة ولفقت لتبرير احتجازه.

ودعا وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس يوم الثلاثاء إلى الافراج عن مرسي. ووجهت واشنطن وعواصم غربية أخرى دعوات مشابهة.

■ مسؤولة السياسة الخارجية في «الاتحاد»: محادثات «ودية وصريحة» مع المعزول وهو يتابع الأحداث من موقعه

«الخارجية» تستدعي السفير التركي للاحتجاج على تصريحات مسؤوليه «المتجاوزة للأعراف الدبلوماسية»

القاهرة – «كونا»: استدعت وزارة الخارجية المصرية امس الاول سفير تركيا في القاهرة لابلاغه بأن التصريحات الأخيرة للمسؤولين الأتراك تجاوزت كل الاعراف الدبلوماسية والاحترام المتبادل بين الدول.

وذكرت وكالة أنباء الشرق الأوسط ان مساعد وزير الخارجية المصري للشؤون الأوروبية حسين عوني أبلغ السفير التركي ان التصريحات الاخيرة للمسؤولين الاتراك تمثل تدخلا صريحا في الشأن المصري.

كما تم إبلاغ السفير التركي أنه «إذا كانت مصر حريصة على علاقاتها مع تركيا فان هذا الحرص أيا ما يكون يتعين ان يقابل بحرص مماثل من الجانب التركي إعلاء للمصالح المشتركة العليا بين البلدين وفوق المصالح الحزبية الضيقة».

وكانت تركيا قد علقت بعض الاتفاقيات وبرتوكولات التعاون مع مصر في مجالات مختلفة منها المواصلات والتعليم والصحة والبالغ عددها 27 اتفاقية كرد فعلي رسمي على احداث 30 يونيو.

يذكر ان الحكومة التركية تتبنى موقفا مناوئا لأحداث 30 يونيو الاخيرة في مصر وتعتبر عزل الرئيس محمد مرسي وتعطيل الدستور انقلابا عسكريا على الشرعية.

المغرب: الحزب الحاكم ينخرط في محادثات لتشكيل ائتلاف جديد مع «التجمع»

الرباط – «وكالات»: يجري حزب العدالة والتنمية الإسلامي الحاكم في المغرب محادثات لتشكيل حكومة ائتلافية جديدة مع حزب التجمع الوطني للأحرار الليبرالي بعد انسحاب وزراء حزب الاستقلال المحافظ من الحكومة بسبب خلاف حول خفض دعم الوقود والغذاء.

وقال رئيس الوزراء الإسلامي عبد الإله بنكيران في مقابلة مع رويترز إن حزبه سيجري في الأيام القادمة جولة محادثات ثانية للتوصل الى اتفاق مع حزب التجمع الوطني للأحرار وهو حزب ليبرالي ينتمي ليمين الوسط.

وكان خمسة وزراء من حزب الاستقلال استقالوا من الائتلاف الحاكم هذا الشهر وذكروا من بين أسباب استقالتهم أن حزب العدالة والتنمية الشريك الأكبر في الحكومة يضر بالفقراء بتقليصه الدعم بسرعة كبيرة.

وقال بنكيران في مقابلة مساء يوم الاثنين إن حزبه التقى بمعظم القوى السياسية المغربية وسيبدأ الآن جولة ثانية من المحادثات أغلب لقاءاتها مع التجمع الوطني للأحرار.

ويتولى حزب العدالة والتنمية الحكم منذ عام 2011 بعد أن أقر المغرب تعديلا للدستور اقترحه الملك محمد السادس وأجرى انتخابات تشريعية لاحتواء احتجاجات تستلهم احتجاجات الربيع العربي.

ويعتقد بعض المحللين أن القصر الذي لا يشعر بارتياح لصعود الإسلاميين للسلطة في شتى أنحاء المنطقة منذ أن بدأت الانتفاضات في عام 2011 ربما يكون قد أيد انسحاب الاستقلال الأسبوع الماضي لإضعاف حكومة حزب العدالة والتنمية.

واشتد التوتر بين الإسلاميين ومعارضيهم في مصر وتونس وليبيا الأمر الذي أدى الى اضطرابات سياسية عنيفة في الأسابيع الاخيرة بما في ذلك تدخل الجيش المصري لعزل الرئيس الإسلامي في الثالث من يوليو.

ولكن اختيار حزب التجمع الوطني للأحرار الذي يعد قريبا من القصر وهو ثالث أكبر حزب في البرلمان بعد حزبي العدالة والتنمية والاستقلال قد يكون مثيرا للخلاف بالنسبة لبنكيران بسبب ضلوع زعيم التجمع وزير المالية السابق صلاح الدين مزوار في فضيحة فساد.

وكان وزير العدل أمر العام الماضي بإجراء تحقيق قضائي بعد أن سرب اثنان من موظفي وزارة المالية وثائق تتهم مزوار ومدير الخزانة العامة «الخازن العام» نور الدين بنسودة بتبادل صرف حوافز شهرية تزيد على 70 الف درهم «8300 دولار».

وأغلق التحقيق ضد الاثنين في يونيو دون تفسير لكن الادعاء العام المغربي أرسل في وقت لاحق خطابا لمنظمة غير حكومية تعمل في مجال مكافحة الفساد يقول إن الحوافز كانت قانونية.

واتهم المبلغان بعد ذلك بالكشف عن وثائق سرية.

واحجم بنكيران عن تحديد ما إذا كان مزوار سيشغل أي منصب في حالة تشكيل حكومة ائتلافية أو التعليق على ما إذا كان التوصل الى اتفاق مع التجمع الوطني للأحرار من شأنه أن يضر بسمعة حزبه الذي فاز في الانتخابات استنادا الى برنامج يركز على محاربة الفساد.

لكن عضوا كبيرا في حزب العدالة والتنمية قال لرويترز إن مزوار قد يعين في منصب في حكومة جديدة أو يشغل منصبا كبيرا في البرلمان.

وأضاف المسؤول الحزبي الذي رفض نشر اسمه لأنه ليس مسموحا له بالحديث إلى وسائل الإعلام «مزوار قد يعين في منصب ما حيث كان في مقدورنا أن نفهم بوضوح من كلمات رئيس الوزراء أنه لا يمكن تفاديه».

واستطرد قائلا «لكنه لن يشغل منصب وزير المالية» مضيفا أن هذه الحقيبة قد يشغلها على الأرجح إدريس عزمي الإدريسي عضو حزب العدالة والتنمية إلى جانب منصب وزير الموازنة الذي يشغله.

ومن غير المؤكد ما إذا كان التجمع الوطني للأحرار أو أي شريك آخر لحزب العدالة والتنمية سيقبل خطته لإصلاح الدعم.

وفي الأسبوع الماضي قال وزير الداخلية وهو عضو في حزب الحركة الشعبية الذي يستمد معظم ما يحظى به من تأييد من المناطق الريفية إن من شأن الإصلاحات المقترحة أن تقوض استقرار البلاد إذا طبقت دون أخذ المخاطر التي تنطوي عليها في الاعتبار.

عبدالاله بنكيران

السودان: 128 قتيلاً بمواجهات قبلية في دارفور

الخرطوم – «وكالات»: قتل 128 شخصا على الأقل في مواجهات جديدة بين قبيلتين متناحرتين في إقليم دارفور، كما أكد زعيم قبلي، بعد عدة أيام على مواجهات دامية في هذه المنطقة الواقعة غرب السودان. وأكد أحمد خيري، أحد زعماء قبائل المسيرية لوكالة الأنباء الفرنسية «خسرنا 28 من رجالنا، وقتلنا مئة منهم»، في إشارة إلى قبيلة السلامات التي تقاتل المسيرية شرق مدينة قارسيلا.

ويؤكد الطرفان مقتل عشرات آخرين منذ نحو أسبوع عندما تفجرت أعمال العنف الأخيرة بين قبيلتي المسيرية والسلامات.

وقال خيري إن 17 مقاتلا من قبيلته جرحوا، متوقعا المزيد من أعمال العنف. وأضاف أن «قوات من الطرفين يحتشدون في مناطق مختلفة». ويعد التقاتل بين القبائل، وبين أبناء الأعراق المختلفة، أهم مصدر للعنف في دارفور، مما أدى إلى نزوح نحو 30 ألف شخص، بحسب ما تقوله بعثة الاتحاد الإفريقي لحفظ السلام، خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام.

وتقول الأمم المتحدة إن نحو 30 ألف سوداني فروا إلى تشاد – منذ نهاية يونيه – بسبب القتال القبلي في جنوب غرب دارفور، وشمالها.

وكانت قبيلتا المسيرية والسلامات قد وقعتا اتفاق سلام في 3 يوليو يقضي بدفع كل منهما تعويضات للأخرى، وعودة اللاجئين.

نقابة العمال تدخل على الخط.. ووزير الداخلية يدعم فكرة «حكومة الإنقاذ»

تونس: «النهضة» تغازل معارضيها بالحوار.. وترفض المساس بـ«التأسيسي»

تونس – «وكالات»: قالت حركة النهضة الاسلامية التي تقود الحكومة في تونس يوم الثلاثاء إنها مستعدة للحوار بشأن تشكيل حكومة وحدة وطنية او حكومة انقاذ في ما يبدو انه استجابة لضغوط المعارضة العلمانية لكنها لن تقبل دعوة المعارضة لحل المجلس التاسيسي معتبرة ذلك خطأ أحمر.

وقال عامر العريض وهو قيادي بارز في النهضة لرويترز «نحن منفتحون على كل المقترحات بما فيها حكومة وحدة وطنية او حكومة انقاذ ولكن لا نقبل بدعوات حل المجلس التاسيسي لانه خط احمر».

ويأتي موقف النهضة بعد دعوات المعارضة العلمانية واتحاد الشغل لحل الحكومة وتشكيل حكومة جديدة.

وتتعرض الحكومة التي تقودها حركة النهضة الاسلامية المعتدلة لضغوط متزايدة بعد اغتيال المعارض العلماني محمد البراهمي الاسبوعي الماضي. وتسبب قتل البراهمي في موجة احتجاجات واسعة في العاصمة تونس وعدة مدن.

واتخذت المعارضة التي أغضبها اغتيال اثنين من قياديها وتعزز موقفها بعد عزل الرئيس المصري محمد مرسي على أيدي الجيش موقفا صارما في الأيام القليلة الماضية.

وترفض المعارضة الكثير من التنازلات واقتراحات تقاسم السلطة التي قدمها الائتلاف الحاكم بقيادة النهضة.

ويوم الاثنين دعا حزب التكتل وهو شريك للنهضة في الحكم الى حل الحكومة وتشكيل حكومة وحدة وطنية مهددا بالانسحاب من الائتلاف الحاكم اذا رفض مطلبه.

وفي وقت سابق يوم الثلاثاء دعا الاتحاد العام التونسي للشغل وهو اكبر نقابة عمالية إلى حل الحكومة التي يقودها الاسلاميون بينما قال وزير الداخلية انه مستعد للاستقالة مما يزيد الضغوط على حزب النهضة وسط أسوأ أزمة سياسية بالبلاد منذ الاطاحة بالرئيس السابق زين العابدين بن علي. وتصاعدت الاحتجاجات المناهضة للحكومة في تونس مهد انتفاضات الربيع العربي يوم الثلاثاء بعد أن قتل مسلحون تمانية جنود قرب الحدود مع الجزائر في أحد أعنف الهجمات على القوات التونسية منذ عقود.

وقال وزير الداخلية لطفي بن جدو يوم الثلاثاء إنه مستعد للاستقالة.

وأضاف لراديو موزاييك المحلي إنه يرغب بشدة في الاستقالة ومستعد لذلك مشيرا إلى ضرورة تشكيل حكومة انقاذ أو حكومة وحدة وطنية للخروج بتونس من عنق الزجاجة. ويرى منتقدو المعارضة إن حل المجلس التاسيسي وإلغاء مسودة الدستور التي يضعها سيعرض البلاد إلى فوضى سياسية تستمر فترة طويلة.

وقال عامر العريض وهو قيادي بارز بالنهضة لرويترز «لا يمكن الغاء المؤسسة الشرعية التي انبثقت عن انتخابات 23 اكتوبر 2011».

واضاف «النهضة تتفاعل مع مبادرة اتحاد الشغل بايجابية». وتنص مبادرة اتحاد الشغل أيضا على عدم حل المجلس التاسيسي بل امهاله لاكمال الدستور في وقت وجيز.

واوشك المجلس التأسيسي على الانتهاء من صياغة الدستور. وكان من المقرر ان يبدأ التصويت عليه مطلع اغسطس لكن اغتيال البراهمي عطل اعماله ودفع بحوالي 70 نائبا للاستقالة. وتعهد رئيس المجلس مصطفى بن جعفر بالتصويت على الدستور نهاية اغسطس على اقصى تقدير على ان تنتهي كل اعمال المجلس في اكتوبر تشرين الأول. ويخشى التونسيون العودة إلى الفوضى السياسية بعد عامين فقط من إجبار بن علي على الفرار خلال الانتفاضة التي أطلقت شرارة انتفاضات الربيع العربي في الشرق الأوسط.

جانب من تظاهرة معارضة للحكومة